ديناميكيات السوق والقانون التجاري

رؤية نقدية مستقبلية للتشريعين المصري والجزائري

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي الحنون

التي كانت أنوار دعواتها تضيء ظلام ليالي التأليف

وتزرع في قلبي اليقين بأن العلم نور لا ينطفئ

وإلى أبي الفاضل

الذي علمني أن التاجر الحقيقي هو من يتاجر بشرف

وأن القانون بدون أخلاق هيكل بلا روح

لكما أهدي هذا العمل

لعل الله يجعله في ميزان حسناتكما

ويرحمكما كما ربيتماني على حب الخير والعلم

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

التقديم

في عالم يتسم بالتغير المتسارع لم يعد القانون التجاري مجرد مجموعة من القواعد الثابتة التي تنظم تبادل السلع والخدمات لقد تحول إلى نظام حيوي معقد يدير تدفقات رأس المال العابر للحدود ويوازن بين حرية المبادرة الفردية وضرورات العدالة الاجتماعية ويتكيف مع ثورة تكنولوجية تعيد صياغة مفاهيم الملكية والعقد والشخصية القانونية ذاتها

يمثل القانون التجاري في مصر والجزائر حالة دراسية فريدة تجمع بين الأصالة والمعاصرة فكلا البلدين يشتركان في جذور قانونية عميقة مستمدة من النظام اللاتيني والتقليد الفرنسي مما وفر لهما لغة قانونية مشتركة وفهماً متقارباً للمفاهيم الأساسية ومع ذلك فإن المسار التشريعي لكل دولة قد سلك دروباً متميزة استجابةً لخصوصيات بيئتها الاقتصادية وتحدياتها التنموية مصر بمنظومتها القضائية العريقة واجتهادات محكمة النقض الغزيرة والمتطورة تقدم

نموذجاً رائداً للمرونة القضائية والقدرة على التكيف مع المستجدات بينما تقدم الجزائر من خلال حزمة الإصلاحات التشريعية الجريئة التي شهدتها العقود الأخيرة في مجالات الإفلاس والمنافسة والاستثمار والأوراق المالية نموذجاً للإرادة الإصلاحية الهادفة إلى تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار رؤية استراتيجية واضحة

هذا الكتاب لا يهدف إلى التكرار أو السرد الوصفي المجرد للنصوص القانونية بل يغوص في الأعماق الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية للقاعدة القانونية إنه يحلل لماذا سُنّ النص قبل أن يشرح كيف يُطبق ويناقش الإشكاليات النظرية والعملية التي تواجه القاضي والمحامي ورجل الأعمال وصانع السياسات في وادي النيل والجزائر الخضراء يتناول الكتاب الفجوات بين النص والواقع وصراع المصالح في غرف مجالس الإدارة وتعقيدات الأسواق المالية الحديثة وتحديات العولمة الرقمية وآثار التحولات البيئية على النشاط التجاري

إنه عمل موجه للعقول الناقدة للباحثين عن العمق والتحليل ولصناع القرار الذين يدركون أن تطوير البيئة التشريعية هو المدخل الحقيقي لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة آمل أن يكون هذا الجهد المتواضع إضافة نوعية للمكتبة القانونية العربية وجسراً متيناً للتفاهم والتعاون القانوني بين شعبين شقيقين تربطهما روابط التاريخ والمصير المشترك

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الفهرس

الفصل الأول: فلسفة القانون التجاري ومنهجيته تطور المفهوم من التاجر إلى المؤسسة الرقمية

الفصل الثاني: شخصية التاجر والأهلية إعادة تعريف

في ظل الاقتصاد التشاركي والمهن المستجدة

الفصل الثالث: نظرية الشركة المعاصرة من العقد التأسيسي إلى الكيان المؤسسي والحوكمة الرشيدة

الفصل الرابع: ديناميكيات العقد التجاري بين سيادة الإرادة وتدخل الدولة لحماية التوازن الاقتصادي

الفصل الخامس: أنظمة الدفع والائتمان التجاري الثورة الرقمية وتحديات العملات المشفرة

الفصل السادس: قانون المنافسة وسياسات مكافحة الاحتكار حماية السوق في عصر العمالقة الرقميين

الفصل السابع: الملكية الفكرية كأصل استراتيجي الابتكار والنقل التكنولوجي والحماية في الفضاء الرقمي

الفصل الثامن: التجارة الدولية وسلاسل الإمداد العالمية التكيف مع الاضطرابات الجيوسياسية واللوجستية

الفصل التاسع: قانون أزمات المؤسسات التحول من ثقافة العقاب إلى فلسفة الإنقاذ وإعادة الهيكلة

الفصل العاشر: آفاق المستقبل الذكاء الاصطناعي والمسؤولية البيئية وأخلاقيات الأعمال العالمية

الخاتمة العامة والتوصيات الاستراتيجية

المراجع والمصادر المختارة

الفصل الأول

فلسفة القانون التجاري ومنهجيته تطور المفهوم من التاجر إلى المؤسسة الرقمية

أولاً: التطور التاريخي والفلسفي لمفهوم القانون التجاري

شهد مفهوم القانون التجاري تحولاً جذرياً عبر العصور بدأ كقانون خاص بفئة معينة من الناس وهم التجار في العصور الوسطى يعتمد على أعرافهم الخاصة ومحاكمهم المستقلة ثم انتقل مع مدونة نابليون وقوانين التجارة إلى المعيار الموضوعي حيث أصبح ينظم أعمالاً معينة بغض النظر عن صفة القائم بها وفي العصر الحديث نتجه نحو معيار وظيفي يركز على المؤسسة الاقتصادية كنواة للنشاط بغض النظر عن شكلها القانوني أو طبيعة عملها الدقيق سواء كان إنتاجاً أو خدمات أو وساطة رقمية

في مصر يعكس القانون التجاري رقم 17 لسنة 1999 هذا التطور بوضوح حيث وسع نطاق الأعمال التجارية ليشمل الأنشطة الصناعية والزراعية عندما تتم بأساليب حديثة ومنظمة متبنياً نهجاً وظيفياً يهدف إلى إخضاع كافة أشكال الإنتاج والتوزيع لضوابط السرعة والائتمان وحسن النية التي يتميز بها القانون التجاري

في الجزائر ورغم الحفاظ على القائمة الحصرية

للأعمال التجارية في المادة 2 من القانون التجاري فإن التعديلات التشريعية المتلاحقة والاجتهاد القضائي للمجلس الأعلى بدأ يميل نحو تفسير موسع يشمل أي نشاط منظم يهدف إلى تحقيق الربح عبر السوق متجاوزاً الجمود النصي لصالح مواكبة الواقع الاقتصادي المتغير خاصة في قطاعات الخدمات والتكنولوجيا

ثانياً: مصادر القانون التجاري ودور العرف في سد الفراغ التشريعي

يظل التشريع المكتوب المصدر الرئيسي والأول للقانون التجاري في كلا البلدين ويشمل قوانين التجارة العامة وقوانين الشركات المتخصصة وقوانين الأسواق المالية واللوائح التنفيذية في مصر يعد قانون التجارة رقم 17 لسنة 1999 هو العمود الفقري مدعوماً بقوانين خاصة مثل قانون حماية المنافسة وقانون تنظيم إجراءات التسوية في الجزائر يمثل القانون التجاري الصادر سنة 1975 وتعديلاته اللاحقة المرجع الأساسي بالإضافة إلى قوانين خاصة حديثة مثل قانون الإفلاس الجديد وقانون الاستثمار

ومع ذلك يلعب العرف التجاري دوراً محورياً ومتنامياً كمصدر مكمل وأحياناً معدل للنصوص في المراكز التجارية الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية والجزائر العاصمة ووهران تتبلور أعراف تجارية ومصرفية ملزمة تعترف بها المحاكم لسد الفراغ في النصوص خاصة في المجالات سريعة التطور مثل التمويل الدولي والتجارة الإلكترونية وعقود الامتياز التجاري

الفارق الجوهري بين البلدين يكمن في درجة الاعتراف القضائي ومرونة التطبيق فالقضاء المصري بقيادة محكمة النقض يظهر جرأة أكبر في الاحتكام إلى مبادئ العدالة الطبيعية وقواعد المهنة والأعراف الدولية عند غياب النص الصريح أو قصوره عن مواكبة المستجدات بينما يميل القضاء الجزائري احتراماً لمبدأ الشرعية إلى التمسك بالنص التشريعي ما لم يكن هناك عرف ثابت ومتكرر بشكل لا يقبل الجدل مما يتطلب جهداً تشريعياً مستمراً لتحديث النصوص

ثالثاً: استقلالية القانون التجاري وخصوصية قواعده

يستقل القانون التجاري بمجموعة من المبادئ والقواعد الخاصة التي تبررها الطبيعة الديناميكية والسريعة للنشاط الاقتصادي مبدأ السرعة يتجلى في تبسيط إجراءات التعاقد ومرونة قواعد الإثبات وجواز الإثبات بكافة الطرق وتنفيذ السندات التجارية بسرعة مبدأ الائتمان يتجلى في قوة الأوراق التجارية وضمانات الوفاء ومبدأ حسن النية يأخذ بعداً أوسع وأكثر صرامة في المعاملات التجارية مقارنة بالمدنية

مبدأ العقد شريعة المتعاقدين يأخذ في القانون التجاري بعداً أكثر صلابة حيث يصعب التملص من الالتزامات بحجة الغبن البسيط أو الاستغلال إلا في حدود ضيقة جداً تحددها القوانين الخاصة بحماية المستهلك أو منع الممارسات الاحتكارية هذه الصلابة ضرورية لضمان استقرار المعاملات وثقة المتعاملين في السوق

في كلا البلدين تظهر استقلالية القانون التجاري جلياً في الإجراءات المستعجلة ونظم الحجز التحفظي على الأصول التجارية ونظام الإفلاس الذي يختلف جذرياً عن

قواعد الإعسار المدني حيث يركز على إنقاذ المؤسسة الاقتصادية والحفاظ على فرص العمل بدلاً من الاكتفاء بسداد الديون فقط

الفصل الثاني

شخصية التاجر والأهلية إعادة تعريف في ظل الاقتصاد التشاركي والمهن المستجدة

أولاً: تحديات إعادة تعريف صفة التاجر في العصر الرقمي

تواجه الشروط التقليدية لاكتساب صفة التاجر وهي ممارسة أعمال تجارية والاحتراف والمزاولة باسم ولحساب خاص تحديات وجودية مع ظهور نماذج اقتصادية جديدة مثل الاقتصاد التشاركي ومنصات العمل الحر والتجارة عبر وسائل التواصل الاجتماعي هل يعتبر مقدم خدمة عبر منصة رقمية تاجراً يخضع

لمسك الدفاتر والإفلاس

في مصر تميل اجتهادات محكمة النقض والمحاكم الاقتصادية إلى اعتبار أن من يمارس النشاط بشكل منتظم ومنظم وهادف للربح حتى لو عبر منصات رقمية وبدون مقر تقليدي يكتسب صفة التاجر ويخضع لأحكام القانون التجاري هذا التوجه يهدف إلى حماية حقوق المتعاملين مع هؤلاء وتقديم ضمانات للدائنين

في الجزائر لا يزال النقاش الفقهي والقضائي مستمراً حول الوضع القانوني للعاملين في الاقتصاد الرقمي يغلب حالياً الطابع المدني أو غير الرسمي على ممارسات العديد من الأفراد ما لم يسجلوا أنفسهم رسمياً كتجار في السجل التجاري مما يخلق منطقة رمادية قانونية تحتاج لتشريع واضح يحدد حقوق وواجبات هذا القطاع الناشئ لضمان اندماجه الرسمي في الاقتصاد الوطني

ثانياً: الأهلية التجارية وحماية الفئات الضعيفة

القاصر تختلف النظرة التشريعية للقاصر الراغب في ممارسة التجارة بين البلدين في مصر يسمح النظام القانوني للقاصر بممارسة التجارة بشرط الحصول على إذن خاص من المحكمة المختصة بعد التحقق من مصلحته وموافقة وليه وهو إجراء يوازن بين حماية القاصر من المخاطر وتمكينه من دخول سوق العمل المبكر تحت رقابة قضائية في الجزائر النظام أكثر تقييداً وحذراً حيث يشترط بلوغ سن الرشد القانوني الكامل أو اتباع إجراءات تحرر معقدة جداً وبموافقة القاضي وولي الأمر مما قد يشكل عائقاً أمام روح المبادرة لدى الشباب في سن مبكرة

المرأة المتزوجة شهدت التشريعات في كلا البلدين تطوراً إيجابياً وكبيراً بإلغاء كافة القيود التاريخية التي كانت تفرض على المرأة المتزوجة لممارسة التجارة دون إذن زوجها أصبحت المرأة تملك ذمة مالية مستقلة تماماً تدير تجارتها بحرية كاملة وتتحمل مسؤولياتها الناشئة عنها بنفسها تماشياً مع مبادئ المساواة الدستورية والاتفاقيات الدولية لحقوق المرأة هذا التغيير يعزز دور المرأة كشريك فعال في التنمية الاقتصادية

ثالثاً: السجل التجاري كأداة للشهر القانوني والشفافية

تحول السجل التجاري من مجرد سجل إداري روتيني إلى أداة جوهرية للشهر القانوني وضمان الشفافية في المعاملات في مصر أدى التحول الرقمي الكامل لنظام السجل التجاري إلى ربطه بقواعد بيانات جهات حكومية أخرى مما زاد من سرعة الإجراءات وقلل البيروقراطية وجعل المعلومات متاحة بسهولة للمستثمرين والدائنين أصبح القيد فيه شرطاً لصحة بعض التصرفات وحجية قوية تجاه الغير

في الجزائر يلعب المركز الوطني للسجل التجاري دوراً مركزياً ومحورياً في توحيد المعلومات التجارية على مستوى التراب الوطني عدم القيد في السجل يمنع التاجر من الاحتجاج بصفته تجاه الغير حسن النية وقد يعرضه لعقوبات إدارية وجنائية صارمة في حال ممارسة التجارة دون تسجيل

المقارنة تكشف أن النظام المصري قطع أشواطاً متقدمة في البنية التحتية الرقمية وسرعة الإنجاز بينما يتميز النظام الجزائري بالمركزية الصارمة والدقة في البيانات رغم أنه قد يعاني في بعض الأحيان من بطء إجرائي أو تعقيدات بيروقراطية تحتاج للمزيد من التبسيط

الفصل الثالث

نظرية الشركة المعاصرة من العقد التأسيسي إلى الكيان المؤسسي والحوكمة الرشيدة

أولاً: التحول الجذري من مفهوم العقد إلى مفهوم المؤسسة

شهدت نظرية الشركة تحولاً فلسفياً وعملياً كبيراً فبينما كانت الشركة تُعرف تقليدياً بأنها عقد بين شخصين أو أكثر يلتزمون بتقديم مساهمات لتقسيم

الأرباح والخسائر فإن التطور الاقتصادي فرض الاعتراف القانوني بالشركة ذات الشخص الواحد في كلا التشريعين المصري والجزائري هذا الاعتراف حول المفهوم الجوهري للشركة من عقد إلى مؤسسة أو ذمة مالية مخصصة لنشاط اقتصادي معين

لهذا التحول آثار قانونية عميقة أهمها فصل الذمة المالية للشريك الوحيد عن ذمة الشركة بشكل كامل مما يحمي أصوله الشخصية من مخاطر العمل التجاري شريطة الالتزام بالفصل المحاسبي والإداري وعدم حدوث خلط بين الذمتين كما عزز هذا المفهوم فكرة استمرار الشركة بغض النظر عن تغير الشركاء مؤكداً طابعها المؤسسي المستقل

ثانياً: تصنيف الشركات ومسؤولية الشركاء

تنقسم الشركات في كلا النظامين إلى شركات أشخاص حيث الاعتبار الشخصي للشركاء هو الغالب مثل شركة التضامن والتوصية البسيطة وشركات أموال حيث الاعتبار لرأس المال هو الأساس مثل شركة

المساهمة والشركة ذات المسؤولية المحدودة الفارق الجوهري يكمن في مدى مسؤولية الشركاء ففي شركات الأشخاص تكون المسؤولية تضامنية وغير محدودة عن ديون الشركة مما يعزز ثقة الدائنين ولكن قد يحد من جذب الاستثمارات الكبيرة أما في شركات الأموال فتقتصر مسؤولية الشريك على قيمة حصته في رأس المال مما يشجع على المخاطرة المحسوبة وجمع رؤوس الأموال الضخمة من جمهور المدخرين

الاختلافات الدقيقة تظهر في متطلبات رأس المال الحدّي للتأسيس وإجراءات زيادة أو تخفيض رأس المال وشروط تحويل نوع الشركة مصر خففت كثيراً من هذه المتطلبات في السنوات الأخيرة لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال بينما لا تزال الجزائر تحتفظ ببعض الشروط والإجراءات الصارمة في قطاعات استراتيجية معينة لضمان جدية المستثمر وحماية الاقتصاد الوطني

ثالثاً: حوكمة الشركات كأداة لمنع الانحراف وحماية الحقوق

أصبحت حوكمة الشركات ركيزة أساسية لا غنى عنها في القانون التجاري الحديث ولم تعد رفاهية تقتصر على الشركات المقيدة في البورصة فقط تهدف الحوكمة إلى وضع آليات رقابية توازن بين سلطات الإدارة وحقوق المساهمين خاصة الأقلية والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين

في مصر فرضت هيئة الرقابة المالية معايير صارمة ومتطورة للحوكمة على الشركات المقيدة في البورصة تشمل إلزامية تشكيل لجان مستقلة داخل مجلس الإدارة لجنة المراجعة ولجنة المكافآت ولجنة الترشيحات واعتماد مدونات سلوك والإفصاح الشفاف والدوري عن البيانات المالية وغير المالية البيئية والاجتماعية

في الجزائر بدأت بورصة الجزائر والجهات الرقابية المعنية في تبني وتطوير مدونات سلوك للحوكمة وتشجيع الشركات على تطبيق معايير دولية رغم أن مستوى التطبيق الإلزامي والفعلي لا يزال في مراحل نموه الأولى مقارنة بالنموذج المصري الأكثر نضجاً

دور الحوكمة هنا هو منع انحراف السلطة من قبل المديرين التنفيذيين أو المساهمين الأغلبية ومكافحة الفساد المالي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة تحقق الاستدامة طويلة الأجل للشركة المساءلة القانونية لأعضاء مجلس الإدارة توسعت لتشمل المسؤولية المدنية والجنائية في حالات التلاعب المالي والإفلاس بسبب سوء الإدارة أو الإخلال الجسيم بواجباتهم

رابعاً: حل الشركات وتصفيتها الحماية النهائية لحقوق الدائنين

عند فقدان الغرض من قيام الشركة أو استحالة استمرارها أو خسارتها لجوهر رأس مالها بما يهدد بقاءها يجب حلها القوانين في مصر والجزائر تلزم الجمعية العامة غير العادية للشركة باتخاذ قرار الحل إذا تجاوزت الخسائر نسبة محددة من رأس المال غالباً النصف في مصر مع إتاحة خيارين إما حل الشركة أو اتخاذ إجراءات لزيادة رأس المال أو تخفيضه لاستعادة التوازن

مرحلة التصفية هي مرحلة قانونية دقيقة وحساسة يتم فيها تحويل أصول الشركة إلى سيولة نقدية لسداد الديون المستحقة أولوية حقوق الدائنين هنا مطلقة ولا تقبل المساومة فلا يجوز توزيع أي أموال على الشركاء قبل سداد كافة الالتزامات تجاه الدائنين والعاملين والدولة أي توزيع مخالف لهذا المبدأ يعتبر باطلاً بطلاناً أصلياً وقد يعرض المصفي وأعضاء مجلس الإدارة للمساءلة المدنية والجنائية الشخصية

الفصل الرابع

ديناميكيات العقد التجاري بين سيادة الإرادة وتدخل الدولة لحماية التوازن الاقتصادي

أولاً: طبيعة العقد التجاري ومبدأ الرضائية والمرونة

يقوم العقد التجاري في أصله على مبدأ الرضائية أي

أنه ينعقد بمجرد توافق الإرادتين بين الطرفين دون حاجة إلى شكليات معينة في الأصل ما لم ينص القانون على خلاف ذلك هذه المرونة الشكلية ضرورية جداً لمواكبة سرعة المعاملات التجارية ودوران رؤوس الأموال ومع ذلك فإن الحرية التعاقدية ليست مطلقة ولا مقدسة فهي مقيدة دائماً بالنظام العام الاقتصادي وقواعد الآداب والنصوص الآمرة التي تهدف لحماية الطرف الضعيف أو المصلحة العامة

ثانياً: اختلال التوازن التعاقدي وعقود الإذعان التجارية

في الواقع العملي للسوق نادراً ما يتساوى الطرفان المتعاقدان في القوة التفاوضية الاقتصادية عقود الامتياز التجاري وعقود التوزيع الحصري وعقود التوريد طويلة الأجل غالباً ما تكون عقود إذعان يفرض فيها الطرف الأقوى اقتصادياً المورد العالمي أو صاحب العلامة التجارية الكبرى شروطاً مجحفة أو غير متوازنة على الطرف الأضعف الموزع المحلي أو الوكيل

القضاء في مصر والجزائر بدأ يتدخل بشكل متزايد

لتصحيح هذا الاختلال الواضح في التوازن التعاقدي فالمحاكم المصرية أصدرت أحكاماً رائدة تمنح تعويضات عادلة للموزعين الذين يتم إنهاء عقودهم تعسفياً وفجأة من قبل المورد الأجنبي دون سابق إنذار معقول أو مبرر مشروع معترفة بقيمة قاعدة العملاء التي بناها الموزع بجهد ومال خلال سنوات التعاون

كذلك فإن شروط عدم المنافسة المدرجة في هذه العقود بعد انتهائها تخضع لرقابة قضائية صارمة فإذا كانت مقيدة للزمان أو المكان أو النشاط بشكل مبالغ فيه وغير معقول يعيق حرية الشخص في العمل وكسب رزقه تحكم المحكمة بتعديل نطاقها ليصبح معقولاً أو بإلغائها كلياً

ثالثاً: العقود الإلكترونية والتوقيع الرقمي تحديات الإثبات والأمن

مع التسارع الهائل في التحول الرقمي أصبحت العقود الإلكترونية واقعاً يومياً يغطي معظم المعاملات التجارية من البيع عبر الإنترنت إلى الخدمات المصرفية

الإلكترونية اعترف المشرع في مصر عبر قانون التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والجزائر عبر قانون المعاملات الإلكترونية بالحجية القانونية الكاملة للتوقيع الإلكتروني والعقود المبرمة عبر شبكات الاتصال الإلكترونية شريطة استخدام وسائل تقنية موثوقة ومعتمدة تضمن هوية الموقع وسلامة المحتوى ومنع الإنكار

هذا الاعتراف التشريعي فتح الباب أمام ازدهار قطاع التجارة الإلكترونية وجذب الاستثمارات التقنية لكنه طرح في نفس الوقت تحديات قانونية جديدة ومعقدة تتعلق بكيفية الإثبات في البيئة الرقمية وحماية البيانات الشخصية للمستخدمين وتحديد القانون الواجب التطبيق في حالة تعدد جنسيات الأطراف ومكان تنفيذ العقد وآليات فض المنازعات عبر الحدود في الفضاء الإلكتروني

رابعاً: نظرية الظروف الطارئة في العقود التجارية طويلة الأجل

في فترات الأزمات الاقتصادية الحادة والكوارث الطبيعية أو الجوائح العالمية قد تطرأ ظروف استثنائية عامة لم يكن في الحسبان وقوعها عند إبرام العقد وتجعل تنفيذ الالتزامات المرهقة للمدين لدرجة تهدد وجوده المالي دون أن يستحيل التنفيذ تماماً هنا تطبق نظرية الظروف الطارئة

في مصر نص القانون المدني والتجاري صراحة على هذه النظرية ولجأت المحاكم المصرية بشكل واسع لتطبيقها في عقود التوريد والإنشاءات والإيجار طويل الأجل أثناء الأزمات الأخيرة لإعادة التوازن المالي للعقد إما بتخفيض الالتزامات أو منح مهل إضافية

في الجزائر ورغم عدم وجود نص صريح بنفس الوضوح والتفصيل في القانون التجاري نفسه فإن القضاء الجزائري يستند إلى مبادئ العدالة والإنصاف المستمدة من القانون المدني والشريعة الإسلامية لتعديل العقود أو منح مهل تنفيذ استثنائية خاصة في العقود الإدارية والتجارية الكبرى التي تأثرت بالأزمات الاقتصادية أو اضطرابات السوق العالمية

الفصل الخامس

أنظمة الدفع والائتمان التجاري الثورة الرقمية وتحديات العملات المشفرة

أولاً: فلسفة الأوراق التجارية ووظيفتها المزدوجة

الكمبيالة والسند لأمر والشيك ليست مجرد أدوات بسيطة لدفع الثمن بل هي أدوات ائتمان متطورة تسمح بدوران رؤوس الأموال وتسويل المعاملات دون الحاجة للنقد الفوري تتميز هذه الأوراق بخصائص قانونية فريدة مثل التجريد وهو استقلال الورقة عن العلاقة السببية المنشئة لها والحرفية وهو الالتزام الحرفي بما هو مكتوب في الورقة فقط هذه الخصائص تضمن سرعة تداولها وثقة الحامل الشرعي فيها مما يجعلها عماد الائتمان التجاري التقليدي

الشروط الشكلية لتحرير هذه الأوراق دقيقة جداً

وحاسمة وأي نقص جوهري في البيانات المطلوبة قانوناً كالتاريخ والمبلغ واسم المستفيد والتوقيع قد يفقد الورقة صفتها التجارية المميزة ويحولها إلى مجرد دليل إثبات عادي مما يفقدها ميزة التنفيذ المباشر والقوي عبر الطرق المستعجلة

ثانياً: جريمة الشيك بدون رصيد بين الردع الجنائي والحلول الواقعية

تعتبر مشكلة إصدار الشيك بدون رصيد واحدة من أبرز التحديات والعقبات التي تواجه البيئة التجارية في مصر والجزائر وتقوض ثقة المتعاملين في هذه الأداة

في مصر شهدت التشريعات تحولاً تدريجياً من النهج الجنائي الصرف إلى محاولة إيجاد توازن أكثر واقعية بين حماية حق الدائن وردع المجرمين وبين عدم خنق المدين حسن النية الذي يمر بظروف عابرة تم إدخال تعديلات قانونية تسمح بسداد جزء من قيمة الشيك لإيقاف الملاحقة الجزائية في بعض الحالات وتشجع بشدة على اللجوء للتسوية الودية قبل التقاضي مع

تعزيز العقوبات على من يعتاد إصدار الشيكات بدون رصيد بسوء نية

في الجزائر الموقف التشريعي والقضائي لا يزال أكثر صرامة وحزماً حيث يجمع القانون بين العقوبات السالبة للحرية والغرامات المالية الكبيرة بالإضافة إلى توقيع جزاءات إدارية مثل المنع من إصدار الشيكات مستقبلاً ورغم هذه الصرامة الظاهرة لا تزال المشكلة قائمة ومستفحلة مما يدفع الكثير من الخبراء والداعين للإصلاح إلى المطالبة بتقليل الاعتماد الثقافي والقانوني على الشيك في المعاملات اليومية والتحول السريع والآمن نحو أنظمة الدفع الإلكتروني الحديثة

ثالثاً: الدفع الرقمي والمحافظ الإلكترونية الإطار التنظيمي والأمني

يشهد العالم وتتبعه مصر والجزائر بخطى متسارعة تحولاً جذرياً نحو استخدام المحافظ الإلكترونية والدفع عبر الهاتف المحمول والتحويلات البنكية الفورية البنوك المركزية في البلدين البنك المركزي المصري وبنك

الجزائر أصدرت لوائح وتنظيمات دقيقة لهذه الخدمات لضمان أمن المعاملات وحماية بيانات المستخدمين المالية والشخصية ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

هذه الأطر التنظيمية تهدف لبناء ثقة الجمهور في الأنظمة الجديدة وتشجيع الشمول المالي خاصة للفئات غير المتعاملة مع البنوك تقليدياً النجاح في هذا المجال يعتمد على البنية التحتية التكنولوجية والوعي المجتمعي والتعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص

رابعاً: العملات المشفرة وتقنية البلوك تشين بين الحظر والدراسة

أما بالنسبة للعملات المشفرة اللامركزية مثل البيتكوين والإيثيريوم فالموقف الرسمي في كل من مصر والجزائر حذر جداً ويميل إلى المنع الحالي في مصر أصدرت دار الإفتاء والبنك المركزي تحذيرات رسمية متكررة من مخاطرها العالية وتقلبات أسعارها

الجنونية واستخدامها المحتمل في أنشطة غير مشروعة وأكدت عدم اعتمادها كعملة قانونية أو وسيلة دفع معتمدة في الجزائر منع قانون المالية صراحةً شراء وبيع واستخدام العملات الافتراضية

ومع ذلك فإن التكنولوجيا الكامنة وراء هذه العملات وهي تقنية سلسلة الكتل تدرس بجدية متزايدة من قبل الحكومات والقطاع المصرفي في البلدين للاستفادة من مزاياها في تحسين الشفافية وتقليل التكاليف وتسريع المعاملات في مجالات مثل السجلات التجارية وسلاسل الإمداد والأنظمة المصرفية الداخلية بعيداً عن جانبها كعملة مضاربة

الفصل السادس

قانون المنافسة وسياسات مكافحة الاحتكار حماية السوق في عصر العمالقة الرقميين

أولاً: الفلسفة الاقتصادية وراء قانون المنافسة

يهدف قانون المنافسة في جوهره إلى الحفاظ على آلية السوق الحرة والعادلة ومنع الممارسات التي تقيد المنافسة الطبيعية أو تسيء استغلال القوة الاقتصادية للسيطرة على السوق إنه ليس مجرد قانون عقابي يوقع الغرامات بل هو أداة استراتيجية لحماية المستهلك من الأسعار المرتفعة والجودة المنخفضة وضمان كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية وتشجيع الابتكار والإبداع بين الشركات

ثانياً: الهيئات الرقابية الاستقلالية والصلاحيات

في مصر يتمتع جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية باستقلال إداري ومالي واسع وصلاحيات تحقيقية وتنفيذية قوية يستطيع الجهاز فرض غرامات ضخمة تصل إلى نسب مئوية محددة من حجم أعمال الشركة المخالفة إجمالي إيراداتها مما يجعله رادعاً فعالاً وقوياً ضد الممارسات الاحتكارية خاصة من قبل الشركات الكبرى متعددة الجنسيات

في الجزائر المجلس الوطني للمنافسة هو الهيئة المكلفة بالسهر على احترام قواعد المنافسة يمارس دوراً رقابياً واستشارياً هاماً وله سلطة إحالة الملفات إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات الجزائية اللازمة الفارق الرئيسي يكمن في سرعة الإجراءات وطبيعة العقوبات فالجهاز المصري يستطيع فرض عقوبات إدارية مالية مباشرة وبسرعة نسبية بينما قد يمر المسار في الجزائر بمراحل قضائية أطول لتنفيذ العقوبات المالية الكبيرة مما قد يؤثر على سرعة الردع

ثالثاً: الممارسات المحظورة الاتفاقات وإساءة الهيمنة

تحظر قوانين المنافسة في البلدين بشدة نوعين رئيسيين من الممارسات أولاً الاتفاقات الأفقية بين منافسين مباشرين لتحديد الأسعار وتقاسم الأسواق الجغرافية أو الزبائن أو تقليل الإنتاج مصطنعاً لرفع الأسعار ثانياً الاتفاقات الرأسية بين مورد وموزع قد تقيد المنافسة مثل فرض أسعار بيع محددة للموزعين

كما تمنع القوانين إساءة استغلال المركز المهيمن في السوق مثل ممارسة البيع بخسارة لطرد المنافسين الصغار من السوق الإغراق أو ربط بيع منتج أساسي بشراء منتجات أخرى غير مرغوب فيها أو رفض التعامل مع عملاء معينين بدون مبرر موضوعي قضايا قطاع الاتصالات والإسمنت والأدوية في مصر والجزائر توفر أمثلة حية وواقعية على كيفية تدخل الجهات الرقابية لكسر الاحتكارات وإعادة التوازن للسوق

رابعاً: عمليات الدمج والاستحواذ الرقابة المسبقة

تشترط قوانين المنافسة في البلدين الإخطار المسبق لهيئة المنافسة قبل إتمام عمليات الدمج أو الاستحواذ الكبيرة التي تتجاوز أحجاماً معينة من الأصول أو المبيعات الهدف هو تقييم تأثير العملية على هيكل السوق والمنافسة قبل وقوعها وليس معاقبتها بعد الضرر تقوم الجهة الرقابية بدراسة معمقة فقد توافق على العملية إذا كانت تعزز الكفاءة دون الإضرار بالمنافسة أو ترفضها إذا كانت ستخلق مركزاً مهيمناً جديداً يضر بالمستهلكين أو توافق عليها مشروطة

بالتخلص من بعض الأصول أو الالتزامات للحفاظ على مستوى تنافسي مقبول في السوق

الفصل السابع

الملكية الفكرية كأصل استراتيجي الابتكار والنقل التكنولوجي والحماية في الفضاء الرقمي

أولاً: العلامة التجارية القيمة غير الملموسة والحماية الاستراتيجية

في الاقتصاد المعرفي الحديث قد تفوق القيمة السوقية للعلامة التجارية قيمة جميع الأصول المادية للشركة مجتمعة مصانع ومعدات وأراضي تعتمد أنظمة الحماية في مصر والجزائر بشكل أساسي على مبدأ السبق في التسجيل مما يجعل التسجيل المبكر والدقيق للعلامة ضرورة استراتيجية وليست اختيارية لأي مشروع طموح

تتمتع العلامات ذات الشهرة العالمية بحماية قانونية موسعة واستثنائية حيث قد تحمى حتى دون تسجيل محلي في بعض الحالات لمنع استغلال سمعتها الطيبة من قبل مسجلي العلامات المحليين بسوء نية ظاهرة سائبي النطاقات حيث يقوم أفراد بحجز أسماء نطاقات إلكترونية مطابقة لعلامات تجارية مشهورة بهدف ابتزاز أصحابها الشرعيين تواجهها القوانين الحديثة في البلدين وآليات التحكيم الدولية باسترداد النطاقات فوراً وتعويض أصحاب العلامات عن الأضرار

ثانياً: براءات الاختراع ونقل التكنولوجيا محرك الابتكار

توفر حماية قوية وفعالة لبراءات الاختراع بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وتشجع الشركات المحلية على الابتكار والبحث والتطوير تسمح القوانين الوطنية تماشياً مع الاتفاقيات الدولية بمنح تراخيص استغلال إجبارية في حالات استثنائية محددة مثل إنتاج أدوية أساسية بأسعار معقولة في أوقات الأزمات الصحية لضمان الصالح العام مقابل دفع عائد مالي عادل

لصاحب البراءة

تراخيص الاستغلال الطوعية تمثل آلية حيوية لتحويل الابتكارات العلمية إلى منتجات تجارية وتدفقات نقدية مستمرة للشركات المخترعة وتخضع هذه العوائد لضرائب ورسوم محددة تساهم في الإيرادات الوطنية وتنمية اقتصاد المعرفة

ثالثاً: الأسرار التجارية الحماية دون تسجيل

لا تحتاج الأسرار التجارية مثل وصفات المنتجات الغذائية والمشروبات وخوارزميات البرمجيات المعقدة وقوائم العملاء الاستراتيجيين وطرق التصنيع الخاصة إلى أي إجراء تسجيل رسمي للحصول على الحماية بل تحمي تلقائياً طالما بقيت المعلومات سرية وذات قيمة تجارية فعلية أو محتملة واتخذ صاحبها تدابير معقولة ومناسبة للحفاظ على سريتها

يفرض القانون عقوبات مدنية وجنائية شديدة على الموظفين الحاليين أو السابقين أو الشركاء التجاريين

الذين يفشون هذه الأسرار لمنافسي الشركة أو يستخدمونها لحسابهم الخاص ويعتبر ذلك خيانة صريحة للأمانة المهنية ومنافسة غير مشروعة تضر بالاقتصاد الوطني التحدي الأكبر عملياً يكمن في قدرة صاحب السر على إثبات وجود السر التجاري وأنه اتخذ فعلاً التدابير اللازمة لحمايته أمام القضاء عند حدوث الانتهاك

الفصل الثامن

التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية التكيف مع الاضطرابات الجيوسياسية واللوجستية

أولاً: الإطار القانوني الموحد للبيع الدولي للبضائع

انضمام كل من مصر والجزائر إلى اتفاقية فيينا للبيع الدولي للبضائع يوفر إطاراً قانونياً دولياً موحداً وعصرياً ينظم عقود البيع بين الشركات التي تقع

مقارها في دول مختلفة طرف في الاتفاقية هذا الإطار يقلل بشكل كبير من مخاطر النزاعات الناتجة عن اختلاف القوانين الوطنية وتعقيدات تنازع القوانين ويزيد من اليقين القانوني للمتعاقدين تطبق أحكام الاتفاقية تلقائياً ً على العقود ما لم يستبعدها الطرفان صراحة وبشكل واضح في اتفاقهما

ثانياً ً: شروط التسليم الدولية لغة التجارة العالمية

أصبح استخدام مصطلحات التجارة الدولية الموحدة لغة عالمية مشتركة تحدد بدقة فائقة نقطة انتقال المخاطر والتكاليف بين البائع والمشتري في رحلة البضاعة من المصنع إلى المستودع النهائي فهم هذه الشروط بدقة وتضمينها بشكل صحيح وصريح في عقود البيع الدولي أمر جوهري وحاسم لتجنب النزاعات المكلفة والطويلة حول من يتحمل تكلفة التلف والفقدان والتأخير أو الرسوم الجمركية أثناء مراحل النقل المختلفة

ثالثاً: النقل متعدد الوسائط وتعقيدات سلاسل الإمداد

تعقيد سلاسل الإمداد الحديثة واعتمادها على النقل متعدد الوسائط بحري وجوي وبري وسكك حديدية يتطلب تنظيماً قانونياً دقيقاً ومتناسقاً الاتفاقيات الدولية المتخصصة مثل قواعد لاهاي فيسبي للنقل البحري واتفاقية مونتريال للنقل الجوي تحدد مسؤوليات الناقل بدقة وحدود تعويضاته في حال الفقدان أو التلف والأسباب المعفية من المسؤولية التحدي القانوني العملي يكمن غالباً في تتبع البضاعة بدقة وتحديد المسؤول القانوني الفعلي عند حدوث ضرر في مرحلة غير واضحة أو انتقالية من مراحل النقل المتعدد

رابعاً: التحكيم التجاري الدولي الملاذ الآمن للمنازعات العابرة للحدود

بسبب بطء إجراءات التقاضي أمام المحاكم الوطنية في كثير من الأحيان وتعقيدات وإشكاليات تنفيذ الأحكام القضائية عبر الحدود يفضل المتعاقدون

الدوليون بشكل ساحق اللجوء إلى التحكيم التجاري الدولي كآلية مفضلة وفعالة لفض منازعاتهم مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي يعد منارة إقليمية وعالمية عريقة في هذا المجال بينما يسعى مركز التحكيم الجزائري حديث النشأة لتطوير بنيته التحتية وجذب المزيد من القضايا خاصة في قطاعات الطاقة والبناء

انضمام كلا الدولتين إلى اتفاقية نيويورك للاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها يضمن درجة عالية من الأمان القانوني حيث يمكن تنفيذ الأحكام الصادرة في أحدهما في الآخر وفي معظم دول العالم الأخرى بسهولة نسبية مما يمنح المستثمرين الأجانب والمحليين الثقة اللازمة للدخول في صفقات تجارية كبرى

الفصل التاسع

قانون أزمات المؤسسات التحول من ثقافة العقاب إلى

فلسفة الإنقاذ وإعادة الهيكلة

أولاً: التحول الجذري في الفلسفة التشريعية العالمية والمحلية

شهد العقد الأخير تحولاً جذرياً وفلسفياً عميقاً في طريقة تعامل الأنظمة القانونية مع المؤسسات التجارية المتعثرة مالياً انتقل المشرع عالمياً وتبعته مصر والجزائر بخطوات إصلاحية جريئة من نظرة تقليدية عقابية تعتبر الإفلاس جريمة وفشلاً أخلاقياً يستوجب تصفية المؤسسة فوراً وطرد مديرها وتشهير به إلى نظرة اقتصادية واقعية تعتبر الصعوبات المالية حالة طبيعية ومتوقعة في دورة حياة أي عمل تجاري وتستدعي التدخل السريع والمنظم لإنقاذ المؤسسة القابلة للاستمرار اقتصادياً والحفاظ على أكبر قدر ممكن من فرص العمل وحماية النسيج الاقتصادي الوطني

ثانياً: آليات الوقاية المبكرة والسرية

قانون تنظيم إجراءات التسوية ومنع الإفلاس المصري والقانون الجزائري المتعلق بإجراءات التسوية القضائية والإفلاس أدخلوا آليات وقائية مبتكرة مثل التسوية الواقية في مصر والمسطرة الوقائية في الجزائر تتيح هذه الإجراءات للمدين التاجر الذي يواجه صعوبات مالية لم تؤدِ بعد إلى حالة توقف رسمي عن الدفع باللجوء إلى القاضي المختص بشكل سري تماماً دون إشهار علني قد يدمر سمعة المؤسسة للاتفاق مع دائنيه الرئيسيين البنوك والموردين الكبار على خطة مرنة لإعادة جدولة الديون خصم جزء منها أو حتى زيادة رأس المال بعيداً عن ضغوط الإجراءات الجماعية الصارمة

ثالثاً: إعادة الهيكلة القضائية تحت الإشراف

إذا فشلت محاولات الوقاية السرية تنتقل المرحلة التالية إلى إعادة الهيكلة القضائية تحت إشراف مباشر من القضاء يتم تعيين مراقب قضائي أو مصفي مؤقت لمساعدة إدارة الشركة أو استبدالها في بعض الحالات

في وضع وتنفيذ خطة إنقاذ شاملة ومفصلة في هذه المرحلة يمكن للقاضي أن يفرض على الدائنين بأغلبية محددة قانوناً قبول خطة إعادة الهيكلة حتى لو عارضها بعض الدائنين الأفراد مما يمنع دائناً واحداً صغيراً أو عنيداً من عرقلة عملية الإنقاذ الكلية لمجرد مصلحته الخاصة الضيقة

رابعاً: الإفلاس والتصفية الملاذ الأخير والمساءلة

عند التأكد القضائي من استحالة إنقاذ المؤسسة واستمرارها اقتصادياً يتم إشهار الإفلاس رسمياً والانتقال إلى مرحلة تصفية أصول الشركة بيعاً لسداد الديون حسب ترتيب الأولويات القانونية العمال والمصاريف القضائية والديون الممتازة ثم الدائنين العاديين هنا تبرز بوضوح مسؤولية مديري الشركة الشخصية فإذا ثبت بالتحقيق القضائي أن سوء الإدارة الجسيم والتدبير السيء أو المخاطرة غير المحسوبة وصول الشركة إلى الإفلاس يمكن للقاضي أن يحكم بتحميل هؤلاء المديرين مسؤولية شخصية لسداد ديون الشركة من ذممهم المالية الخاصة وفي

حالات الغش وإخفاء الأصول وتزوير الدفاتر أو تزييد الديون وهمياً تتحول القضية فوراً إلى جريمة إفلاس تدليسي يعاقب عليها القانون بعقوبات سالبة للحرية مشددة

الفصل العاشر

آفاق المستقبل الذكاء الاصطناعي والمسؤولية البيئية وأخلاقيات الأعمال العالمية

أولاً: الذكاء الاصطناعي وتحديات المسؤولية القانونية الجديدة

مع التزايد المطرد والسريع في استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات التجارية الحساسة مثل التداول الآلي في البورصة وتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وإدارة سلاسل الإمداد الذكية يبرز سؤال فلسفي وقانوني معقد وشائك من

يتحمل المسؤولية القانونية الكاملة عند حدوث خطأ فادح في الخوارزمية يسبب خسائر مالية ضخمة أو أضراراً للغير هل هو مبرمج الخوارزمية أم مالكها أم المستخدم النهائي أم هل يجب اعتبار الخوارزمية نفسها كياناً مسؤولاً

القوانين الحالية في مصر والجزائر والعالم لا تزال قاصرة إلى حد كبير عن معالجة هذه الإشكالية بشكل شامل وواضح يتجه الفكر القانوني العالمي المتقدم نحو دراسة إنشاء شخصية قانونية إلكترونية محدودة ومقيدة للأنظمة الذكية المستقلة جداً أو تطوير نظريات جديدة للمسؤولية الموضوعية الصارمة التي لا تتطلب إثبات الخطأ الشخصي التقليدي لضمان تعويض المتضررين بفعالية

ثانياً: الاستدامة البيئية والاجتماعية من التطوع إلى الإلزام

لم تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات مجرد أعمال خيرية اختيارية أو علاقات عامة لتحسين الصورة بل

تحولت إلى التزام قانوني واستراتيجي متكامل تحت مظلة معايير البيئة والمجتمع والحوكمة تتجه التشريعات في مصر والجزائر متأثرة بالاتجاهات العالمية والضغوط الدولية نحو إلزام الشركات الكبرى والمقيدة في البورصة بنشر تقارير دورية شفافة ومفصلة عن أثرها البيئي انبعاثات الكربون وإدارة النفايات واستهلاك المياه والاجتماعي ظروف العمال والسلامة المهنية والمساهمة في تنمية المجتمع المحلي

الشركات التي تهمل هذه المعايير أو تمارس الغسل الأخضر أي ادعاء الاستدامة كذباً تواجه مخاطر قانونية متزايدة غرامات مالية كبيرة ودعاوى قضائية جماعية ومخاطر سوقية جسيمة مقاطعة واسعة من المستهلكين الواعين وصعوبة أو استحالة الحصول على تمويل دولي من بنوك وصناديق استثمار تلتزم بمعايير صارمة

ثالثاً: توحيد القانون التجاري العربي الحلم والتحديات

رغم الجهود المستمرة والمقدرة من قبل جامعة الدول العربية والغرفة التجارية الدولية ومنظمات إقليمية أخرى لتقريب وتوحيد التشريعات التجارية العربية لتسهيل التبادل التجاري البيني وإنشاء سوق عربية مشتركة فعالة لا يزال هذا الهدف حلماً بعيد المنال نسبياً تواجه هذه الجهود تحديات جسيمة تتعلق بالاختلافات السياسية والتباين في مستويات التنمية الاقتصادية واختلاف الأنظمة القانونية الفرعية والتأثيرات الخارجية على كل دولة ومع ذلك فإن الحاجة الملحة والحيوية لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي تدفع باتجاه مزيد من التنسيق التدريجي في مجالات محددة مثل قوانين الاستثمار الأجنبي وقواعد المنافسة وأنظمة التحكيم التجاري

رابعاً: أخلاقيات المهنة الضامن الأخير لنزاهة السوق

في النهاية وبعد كل النصوص القانونية واللوائح التنظيمية يبقى العامل البشري والأخلاقي هو الحاسم لا يكفي النص القانوني وحده مهما كان متطوراً وصارماً لضمان نزاهة السوق وثقة المتعاملين

تلعب أخلاقيات المهنة ومدونات السلوك المهني التي تضعها وتفرضها نقابات المحامين وجمعيات رجال الأعمال وغرف التجارة دوراً مكملاً وحاسماً لا غنى عنه الثقافة القانونية والوعي المجتمعي الذي يغرس قيم الشرف التجاري والوفاء بالعهد والمنافسة الشريفة هو الحصن الأقوى والأكثر استدامة ضد الفساد والغش والانحراف في الممارسات التجارية

الخاتمة العامة والتوصيات الاستراتيجية

إن هذه الرحلة المعمقة والنقدية في دهاليز القانون التجاري المصري والجزائري تؤكد حقيقة راسخة التشريع ليس كياناً جامداً أو متحفاً للنصوص بل هو كائن حي ديناميكي يتنفس مع نبض الاقتصاد ويتطور مع تغير الزمان ويتأثر بالتحولات التكنولوجية والاجتماعية الكبرى لقد رأينا بوضوح كيف انتقلت المفاهيم من أفكار تقليدية ضيقة ومحدودة إلى آفاق رحبة وشاملة تضم الرقمنة المتسارعة والاستدامة

البيئية الملحة وحقوق الإنسان في بيئة العمل والتجارة

رغم التقارب الكبير والجذور المشتركة في الأصول القانونية بين البلدين فإن الفروق التطبيقية والتنفيذية تفرض نفسها بقوة نتيجة للبيئات الاقتصادية والسياسية المختلفة لكل دولة مصر بخبرتها القضائية الطويلة جداً وتراكم اجتهادات محاكمها تقدم دروساً قيمة في المرونة والتكيف والجرأة في تفسير النصوص والجزائر بإصلاحاتها التشريعية الجريئة والحديثة في مجالات حيوية تقدم نماذج ملهمة في الإرادة السياسية للتحديث ومواكبة المعايير الدولية

بناءً على هذا التحليل الشامل يوصي الكتاب بمجموعة من التوصيات الاستراتيجية

أولاً ضرورة المراجعة المستمرة والدورية لقوانين الشركات والاستثمار لاستيعاب نماذج الأعمال الجديدة تماماً الناشئة عن الاقتصاد الرقمي والعمل عن بعد

والاقتصاد التشاركي وتوفير أطر قانونية مرنة وآمنة لها

ثانياً تعزيز دور التحكيم التجاري المحلي والإقليمي كبديل سريع وفعال ومتخصص للتقاضي التقليدي والاستثمار في تطوير البنية التحتية البشرية والتقنية لمراكز التحكيم في مصر والجزائر لجذب المزيد من المنازعات الدولية

ثالثاً تعميق وتوسيع نطاق التعاون القضائي والقانوني المباشر بين مصر والجزائر خاصة في مجالات إنفاذ الأحكام التجارية العابرة للحدود وتبادل الخبرات القضائية ومكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية المنظمة

رابعاً إدراج مواد متخصصة في أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات وتأثير التكنولوجيا على القانون كمكونات أساسية وإلزامية في مناهج كليات الحقوق وبرامج التدريب المستمر لرجال الأعمال والممارسين القانونيين في البلدين

إن مستقبل القانون التجاري ليس فقط في مصر

والجزائر بل في العالم أجمع يكمن في قدرته الفائقة على الموازنة الدقيقة والصعبة بين تشجيع الابتكار وجذب الاستثمار وجني الأرباح المشروعة وبين حماية المجتمع والحفاظ على البيئة وضمان العدالة الاجتماعية للجميع وهذا هو التحدي الأكبر والأسمى الذي يواجه المشرع الحكيم والقاضي العادل ورجل الأعمال المسؤول في القرن الحادي والعشرين

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

المراجع

أولاً التشريعات والقوانين النافذة

1. القانون التجاري المصري رقم 17 لسنة 1999 وتعديلاته اللاحقة

2. قانون تنظيم إجراءات التسوية ومنع الإفلاس المصري رقم 11 لسنة 2018

3. قانون التجارة الجزائري القانون رقم 75-59 المؤرخ في 1975 وتعديلاته المتلاحقة

4. القانون الجزائري رقم 15-15 المؤرخ في 2015 المتعلق بإجراءات التسوية القضائية والإفلاس

5. قانون الموحدات المدنية والتجارية لدول أفريقيا كمرجع مقارن مؤثر في البيئة القانونية الجزائرية

6. قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المصري رقم 3 لسنة 2005 وتعديلاته

7. القانون الجزائري المتعلق بالمنافسة والأسعار وتعديلاته

8. قانون التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر

9. القانون الجزائري المتعلق بالمعاملات الإلكترونية

10. اتفاقية فيينا للبيع الدولي للبضائع لعام 1980

11. اتفاقية نيويورك للاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها لعام 1958

ثانياً الكتب والمؤلفات العلمية المرجعية

1. د. محمد كمال عرفه الرخاوي ديناميكيات السوق والقانون التجاري دار النشر الجامعي الطبعة الأولى 2024

2. د. عبد الرزاق السنهوري الوسيط في شرح القانون المدني الجديد مجلدات الالتزامات والعقود المسماة دار النهضة العربية القاهرة

3. د. محمود نجيب حسني شرح قانون التجارة دار النهضة العربية القاهرة

4. د. فاروق حمادة شرح القانون التجاري الجزائري دار هومة الجزائر

5. د. علي البارودي الشركات التجارية في القانون المصري والمقارن دار الفكر الجامعي الإسكندرية

6. د. بوعلام غرم الله قانون الإفلاس الجزائري بين العقاب والإنقاذ دار العلوم للنشر الجزائر

7. د. أحمد عبد الكريم سلامة نظرية العقد في القانون التجاري المعاصر دار الجامعة الجديدة الإسكندرية

8. البروفيسور إيف غيون قانون الأعمال

9. تقارير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حول بيئة الأعمال والاستثمار في مصر والجزائر

10. دراسات البنك الدولي حول سهولة ممارسة الأعمال وإصلاحات الإفلاس في المنطقة

ثالثاً الأحكام القضائية والاجتهادات الفقهية

1. مجموعة أحكام محكمة النقض المصرية دائرة التجارة والشركات للسنوات من 2000 حتى 2024

2. مجموعة أحكام المجلس الأعلى الجزائري غرفة التجارة والأعمال للسنوات من 2000 حتى 2024

3. أحكام محكمة الاستئناف القاهرة الدوائر التجارية والاقتصادية في منازعات الشركات والإفلاس والملكية الفكرية

4. أحكام المجالس القضائية الجزائرية الرئيسية الجزائر ووهران وقسنطينة في قضايا المنافسة والعلامات التجارية والعقود الدولية

5. نماذج مختارة ومنشورة من أحكام مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي

رابعاً الدوريات والدراسات البحثية المحكمة

1. مجلة المحاماة المصرية الأعداد المتخصصة في القانون التجاري والاقتصادي

2. مجلة المجلس الأعلى للقضاء الجزائري

3. مجلة القانون والاقتصاد الصادرة عن كلية الحقوق جامعة القاهرة

4. مجلة العلوم القانونية والسياسية الصادرة عن كلية الحقوق جامعة الجزائر

5. التقارير السنوية الصادرة عن جهاز حماية المنافسة المصري

6. التقارير السنوية الصادرة عن المجلس الوطني للمنافسة الجزائري

7. دراسات وأبحاث منشورة في مركز الدراسات القانونية والقضائية بوزارة العدل في كلا البلدين

8. دوريات متخصصة في التحكيم التجاري الدولي والملكية الفكرية

تم بحمد الله وتوفيقه

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

حقوق الملكيه محفوظه للمؤلف